

تهنئة التحرير

الاختيار هو: بين أنواع الدكتاتوريات!!

<http://www.arabpsynet.com/Rakhawy/RakD180612.pdf>

بروفيسور يحيى الرخاوي

mokattampsy2002@hotmail.com - rakhawy@rakhawy.org

نشرة "الإنسان والتطور" 2012/06/18
السنة الخامسة - العدد: 1753



من قديم وحتى الآن وكلمة "الديمقراطية" تستعمل بوفرة بالغة، كما أنها تُنقَد بكثرة وافرة، لكنها تُقدَّس بدرجة أكثر كثيرا، وكلما رسينا على بر مناسب، أو اتفقا على مفهوم عملي مفيد، نتعرف به على هذا الدين الجديد، شعرنا بالحاجة إلى النقد والمراجعة، من الذي مازال يستطيع أن يمارس فضيلة النقد والمراجعة، أما من لا يملك إلا الحماس والانبهار والاتباع والترديد، "الديمقراطية هي الحل"، دون فحص أو تأمل فهو يقع في مهاة الاختزال ومبالغة التقديس.

خيل إليّ مؤخرا أنني حللت مشكاتي مع الديمقراطية باستسلامي لحكمة شيخي محفوظ باعتبار ان الديمقراطية هي "أحسن الأسوأ"، كما علمني بعد مقاومة لم تنته تماما. قلت لنفسي: أحاول أن أتعرّف على "أحسن الأسوأ" بأن أنظر في أسوأ الأسوأ: أعني "الدكتاتورية" أليست هي نقيض الديمقراطية، وبضدها تتميز الأشياء!!!، إلا أنني وجدت نفسي أضيع في عدد من الدكتاتوريات بلا حصر، بعضها من إفران الديمقراطية شخصيا.

ولكن دعونا نبدأ بالتعريف التقليدي: إن الدكتاتورية هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد (دكتاتور) وكلمة دكتاتورية من الفعل: أملى (dictate) أملى يملئ إملاءً، وهذا يشير إلى أنه يصدر أوامره، وما على الآخرين إلا أن يكتبوا ما يملئ عليهم، وينفذوه كما يشير، وعادة ما يكون الحكم المطلق لهذا الفرد الواحد غير متقيد بالدستور ولا بالقانون، وأشهر الأمثلة تلك الانظمة الفاشية في إيطاليا وألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، ثم النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي السابق، وتوابعه، الذي يتمثل في نظام الحزب الواحد ويعتمد على تعبئة الجماهير بأيدولوجيا النظام الحاكم، بالسيطرة على وسائل الإعلام و تحويلها إلى بوق للدعاية لصالح النظام،.. إلخ

العجيب أن كثيرا من الدول التي تسمى نفسها باسم "الديمقراطية" لا تمارس الحكم إلا من خلال دكتاتورية صريحة، مثلما كانت ألمانيا الديمقراطية، ومثل كوريا الديمقراطية (وما زالت محتفظة باسمها حتى الآن)... إلخ، أما الأعجب فهو أن الدول الأخبث التي تزعم التبشير بدين الديمقراطية والمسئولة عن تسويقه عبر العالم، راحت تواصل ممارسة أشكال من الدكتاتورية من أخبث الأنواع وأخطرها تحت نفس الاسم: "الديمقراطية"، في حين أنها لا تمارس بداخلها إلا دكتاتورية المال والإعلام والقهر الأمني، ثم خارجها حق الفيتو، والكيل بعدة مكايل حسب الموقف والجنس والنوع والجغرافيا والتاريخ، مروراً بالتمويل المشروع وغير المشروع، للحكومات والمنظمات : سرا وعلانية.

على أن ثمة نظم أفسى وأغلظ تمارس الدكتاتورية دون استعمال اسمها، وهي تستعمل الدين واسم الله سبحانه باعتبارها وكالة رسمية له تعالى دون تفويض، وهي تفرض حدود أوامرها وقهرها بما تفهمه هي لمصلحتها، وتمنع كل ما عدا ذلك مما هو ثابت عندها بالضرورة!

فكرت أن أحيل القارئ إلى المصادر التي حصلت منها على تفاصيل شديدة الأهمية، ثم عدلت عن هذا الاقتراح السخيف، وقلت أكتفي بمقدمة محدودة، حتى تتاح الفرصة لعرض بعض الدكتاتوريات المتنوعة بتفصيل مناسب واحدة واحدة؟

خطر لي أن أطوّر تعريف الدكتاتورية ليشمل ما وصلني من البحث في هذه المتاهة على الوجه التالي:
"الدكتاتورية هي النظام (ليست فردا) الذي يتيح لشخص أو فصيل، كِبُر أم صغُر، أن يفرض على الباقين، قلة أم كثرة، رأيا أو نظاما أو سلوكا لا ينبع من جماع وعيهم، ولا يمكن من خلال الممارسة نقده أو تعديله -

في الأحوال العادية- بآليات لاحقة فاعلة مُلزَمة".

يا خير!! بمجرد أن وضعت هذا التعريف اجتهدا حتى وجدت نفسى أمام قضايا معاصرة وتاريخية مترامية، تكاد تشمل كل أنواع (1) خداع الميديا و(2) غسيل المخ و(3) سياسة السوق و(4) سيطرة الاستعمار و(5) سطوة المؤسسات و(6) توحش المال و(7) احتكار التكنولوجيا ، بل امتدّت إلى (8) المناهج العلمية المؤسساتية و(9) الوصاية على دين الله، وسوء استعماله و(10) كل الأيديولوجيا !!

أتوقف قسرا عند الرقم "عشرة"، لأركز اليوم -كمثال- على مدخل إلى نوع واحد له وضع خاص في ظروفنا الحالية ، وهو :

"دكتاتورية الأغلبية"

أول ما سمعت عن دكتاتورية الأغلبية كان على لسان مارجريت تاتشر حين فاز حزب المحافظين بأكثر من ستين في المائة من مقاعد مجلس العموم، فقد انزعجتُ وهي رئيسة الوزراء وصاحبة الأغلبية، من أن هذا الرقم قد يهدد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، لان حكومتها قد تطمئن إلى مؤازرة السلطة التشريعية الرقابية لها طول الوقت، وحين يكون الأمر كذلك يصعب عمل حساب المعارضة، كما يخفت صوت الحوار، ويتمادى أى انحراف بلا تصحيح!!

ثم تكرر استعمال هذا التعبير مؤخرا بعد فوز الجناح الإسلامى فى مصر بمقاعد مجلس الشعب فالشورى، ثم مشروع تشكيل لجنة المائة لتأسيسية الدستور، وبدلا من أن ينتبه الذين فازوا إلى المسئولية المترتبة على مثل ذلك، كما فعلت مسز تاتشر، راح مستشار فاضل منهم يرفض ويعنف حاسم هذا المصطلح وهو يشجب استعماله ، وكان مما قال عن من استعمل هذا المصطلح "دكتاتورية الاغلبية": "... خرجت علينا أقلية ليس لهم أى تواجد فى الشارع المصرى... إلخ" هكذا ببساطة يوصف المعارضون بأنهم: "ليس لهم أى تواجد فى الشارع المصرى.. إلخ" ، مع أن الانتخابات الرئاسية بعد أسابيع أثبتت - بعد إن سيادته - أن هذه القلة لها "بعض" التواجد "جدا" فى الشارع المصرى، وفى صناديق انتخابات الرئاسة، وسوف يكون لها تواجد أكثر فى انتخابات الإعادة، ثم بعد أربع سنوات إذا كانت الديمقراطية ما زالت على قيد الحياة، ولكن يبدو أنه لم يصل إلى علم سيادته أن الديمقراطية - برغم كل قصورها - لا تكتسب زخم حركيتها إلا من وضع الأقلية فى الاعتبار، وعمل حسابها طول الوقت.

هذا، وقد استعمل هذا المصطلح أيضا فى تونس عقب فوز حركة النهضة بالانتخابات وتحالفها مع حزبين آخرين، وقد استنتجتُ من ذلك فرعا آخر أسميته: "الدكتاتورية التوافقية" وهو ما أخشاه مما يجرى حاليا على الساحة فى مصر وكأنه الحل الأمثل.

مع قبول التعريف الأشمل وإعادة النظر يمكن التقدم نحو ما يسمى بدكتاتورية الأقلية، مثلما يجرى فى ميدان التحرير، حيث يفرض مليون أو اثنين من المواطنين الشرفاء، بالإضافة لَمَا تيسر من مندسين، يفرضون رأيهم على باقى التسعين مليونا آراءهم دون إذن أو صندوق؟

يبدو أننا نختار بين أنواع الدكتاتوريات وليس بين الديمقراطية والدكتاتورية وللحديث بقية...

*** **

وحدة الدراسة والبحث في الإنسان والتطور

"وحدة بحث في قراءة النص البشري من منظور تطوري انطلاقا من فكر يحيى الرخاوي"

نشرة الإنسان والتطور (الإصدار الفلج حسب الجماور)